محكم

الإسناد ومسالك الرواية في الخبر الديني:

أخبار أسباب النزول أنموذجًا

الجزء الأوّل:
الإسناد بين الحضور والغياب

بسّام الجمل

باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود

Mominoun Without Borders

مؤسسة دراسات وأبحاث

قسم الدراسات الدينية

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

الملخص:

إنّ الرهان المعقود من هذا العمل هو التطرّق إلى أهمّ قضايا الإسناد ومسالك الرواية في الخبر الديني تعويلا على عيّنة منه تمثّلها أخبار أسباب النزول، وهي قضايا لها من التنوّع والأهمّية ما يستدعي منّا التوسّع في معالجتها عرضًا وتحليلاً وتقويمًا. ومن اهمّ الغايات التي نطلبها من دراسة أسانيد أخبار أسباب النزول تنحصر في التعرّف إلى طرائق المفسّرين والمحدّثين وعلماء القرآن في تعاملهم مع أسانيد الأخبار من ناحية وتبيّن ما تعبّر عنه من دلالات وما تنهض به من وظائف من ناحية أخرى. وإذا ما تحقّق لنا ذلك أمكن تقويم منزلة الإسناد في أخبار أسباب النزول. وقد آثرنا مقاربة مسألة الإسناد من مستويين هما الحضور والغياب. وحتّى نتدبّر خصائص الإسناد في أخبار أسباب النزول رأينا معالجة موضوعيْن هما: الإسناد بين الوحدة والتعدّد من جهة وحلقات الإسناد بين الاتصال والانقطاع من جهة أخرى. وممّا تبيّن لنا في هذا الصدد أنّ تعدّد مصادر الرواية مردّه بالأساس إلى اختلاف الأطوار التاريخيّة التي انتمى إليها المفسّرون والمحدّثون من ناحية وتباين البيئات الثقافيّة التي انتسبوا إليها من ناحية أخرى. واستنتجنا أيضا أنّ اتّصال حلقات الإسناد لا يمثّل في نظرنا حُجَّة على الحقيقة التاريخيّة لأخبار أسباب النزول، إذ ليس من الصعب اختلاق إسناد متّصل الحلقات حسب المعايير التي ضبطها القدامى. والعلّة في إحجام المفسّرين عن الطعن في مثل هذه الأسانيد «الصحيحة» في نظرهم أنّهم قبلوا التلازم بين أخبار أسباب النزول وقسم من الأحاديث النبويّة معبّر عن تلك الأسباب. ولذلك تهيّبوا من نقد أسانيد الأخبار متّصلة الحلقات.

نروم من هذا العمل التطرّق إلى أهمّ قضايا الإسناد ومسالك الرواية في الخبر الديني تعويلاً على عيّنة منه تمثّلها أخبار أسباب النزول، وهي قضايا لها من التنوّع والأهمّية ما يستدعي منّا التوسّع في معالجتها عرضًا وتحليلاً وتقويمًا. وقد استقرّ رأينا على بحثهما في محوريْن: نتناول في أوّلهما مسألة الإسناد بين الحضور والغياب، ونتعرّض في ثانيها إلى طرق تحمّل الأخبار ومصطلحات الأداء الموافقة لها. ونقتصر في هذا الجزء الأوّل من العمل على دراسة الإسناد حضورًا وغيابًا في الخبر الديني من خلال أخبار أسباب النزول. ومعلوم أنّ الإسناد عنصر أساسيّ من عناصر أخبار أسباب النزول، ولذلك فهو جدير، في رأينا، بالدراسة والاستقصاء، فالإسناد جزء من الخبر سواء منه الحديث النبويّ أو الخبر الأدبيّ[1] أو الخبر التاريخيّ.[2]

1. حضور الإسناد:

لقد بدا لنا حضور الإسناد في المدوّنة النصّيّة المتضمّنة لأخبار أسباب النزول متفاوتًا من مصدر إلى آخر، إذ مثّل الإسناد ظاهرة بارزة في أخبار أسباب النزول الواردة في تفسير الطبري وكتاب «**أسباب النزول**» للواحدي، بينما لم يُولِ الطبرسي وفخر الدين الرازي والقرطبي في تفاسيرهم الإسنادَ عنايةً كبيرةً فيما نقلوه من أخبار. ولا بد لنا من التنبيه إلى أنّ الباحثين المعاصرين يميّزون في تدبّرهم الإسناد بين دراسته في حدّ ذاته والتعويل عليه في ضبط «صحّة» الأخبار. ولذلك "لن تجد اليوم مؤرّخًا جديرًا بهذا اللقب يثق بالأسانيد مهما أسبغ على رجالها من صفات الصدق والورع والكفاءة والنزاهة، أو يُولِي الإسناد قيمة ما في تلمّسه لمجريات الأمور الماضية أو الراهنة"[3]. وقد شدّد بعضهم على القول بأنّ "الأسانيد لا تعتمد بالنسبة إلى المؤرّخ، بل فقط متن الرواية"[4]. ولذلك نعترض على من يتجاوز مستوى دراسة الأسانيد ويتّخذها وسيلة للتثبّت من مدى تحقّق بعض الأحداث في الواقع التاريخيّ. وهذا ما وقع فيه محمّد أركون حينما قال: "فالإسناد ليس شيئًا مهملاً أو ثانويًّا، بل يستحقّ أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المؤرّخ الحديث. فهنا تجد أسماء أعلام محدّدة وأماكن

---

[1]- خصّص محمّد القاضي الباب الثالث من أطروحته لدراسة «قضايا الإسناد في الخبر الأدبيّ». انظر: **الخبر في الأدب العربيّ**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص ص 223-350

[2]- تناول حمّادي المسعودي في أطروحته مسألة الزمن في الإسناد. انظر: **فنّيات قصص الأنبياء في التراث العربيّ**، تونس، دار مسكيلياني للنشر، 2007، ص ص 211-234

[3]- عبد المجيد الشرفي، **الإسلام بين الرسالة والتاريخ**، بيروت، دار الطليعة، ط1، 2001، ص 137

[4]- هشام جعيّط، **الوحي والقرآن والنبوّة**، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1999، ص 35. وانظر الموقف نفسه في: ليوني كيتاني Leone Caetani (ت 1926) مقدّمة كتاب **حوليّات الإسلام**، ترجمة: محمّد أشرف شلوف، ضمن كتاب: **من قضايا الفكر الإسلاميّ كما يراها بعض المستشرقين**، ليبيا، ط1، 1988، ص 371

وتسلسلاً زمنيًّا وتواريخ. وكلّ هذا يساعدنا على التحقّق من صحّة الوقائع من خلال المقاربة التاريخيّة والبحث التاريخيّ."[5]

وبناء على ما تقدّم، فإنّ الغايات التي نطلبها من دراسة أسانيد أخبار أسباب النزول تنحصر في التعرّف على طرائق المفسّرين والمحدّثين وعلماء القرآن الكريم في تعاملهم مع أسانيد الأخبار من ناحية، وتبيّن ما تعبّر عنه من دلالات وما تنهض به من وظائف من ناحية أخرى، وإذا ما تحقّق لنا ذلك أمكن تقويم منزلة الإسناد في أخبار أسباب النزول. وقد آثرنا مقاربة مسألة الإسناد من مستويين هما الحضور والغياب.

عرّف ابن جماعة (تـ733 هـ) السند لغةً واصطلاحًا قائلاً: "هو الإخبار عن طريق المتن... وأخْذه إمّا مِن السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأنّ المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سندٌ أي معتمد. فسُمّي الإخبار عن طريق المتن سندًا لاعتماد الحفّاظ في صحّة الحديث وضعفه عليه. وأمّا الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله."[6] ويؤكّد هذا التعريف أنّ الدلالة الاصطلاحيّة للإسناد قد تمحّضت لما أفاده من معانٍ في اللغة، ذلك أنّ السند هو الركون إلى الشيء والاتكاء عليه.[7] وبهذا الاعتبار كان "رجال الحديث الراوون له هم الذين يشدّون الحديث إلى التاريخ الواقع، فيدعمونه ويقومون منه مقام السناد الذي يشدّ أزره."[8] ويوضّح مثل هذا القول ارتباط تاريخ الإسناد بطور من الأطوار التي تقلّب فيها الحديث النبويّ نشأةً وتبلورًا وتطوّرًا[9]. فقد أخذت الأحاديث النبويّة في الرواج بدءًا من منتصف القرن الأوّل الهجريّ، وكانت السمة الغالبة عليها أنّها عارية من الأسانيد. من ذلك أنّ الأحاديث التي رواها عروة بن الزبير (تـ94 هـ) لم يكن فيها للإسناد وجود. وهذا يعني أنّه "بعد ستّين سنة أو أكثر من وفاة النبيّ تجد محدّثًا لا يرى ضرورة تأكيد مروياته أو توثيقها بذكر مصادر هذه الأخبار التي يرويها بالرغم من أنّه عاش في زمن يبعد كثيرًا عن زمن الأحداث التي يرويها. ويلزم أن نستنتج من ذلك أنّ استعمال الإسناد لم يكن معمولاً به في زمن عروة بالرغم من أنّه مضى على موت النبيّ

[5]- الإسلام والتاريخ والحداثة، ضمن مجلّة **"الوحدة"** المغربيّة، عدد 52، جانفي 1989، ص 23

[6]- جلال الدين السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواويّ**، تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللطيف، القاهرة، دار التراث بالقاهرة، 1972، ط2، ج1، ص ص 41-42

[7]- جاء في **المعجم الوسيط**، "سَنَد الشيء سَنْدًا: جعل له سنادًا أو عِمَادًا يستند إليه [...] وسَنَدَ الحديث إلى قائله: رفعه إليه ونسَبَه"، بيروت، ط2، 1987، ص ص 453-454

[8]- محمّد القاضي: **الخبر في الأدب العربيّ**، ص ص 227-228

[9]- أشار ر. ج. خوري R. G. KHOURY إلى صعوبة التعرّف إلى كيفيّة تشكّل الأحاديث التي رواها الصحابة والتابعون. ولذلك فإنّ حَلّ هذا المشكل لا يمكن أن يكون إلاّ افتراضيًّا Hypothétique لا يحقّق شروط البحث العلميّ. انظر:

Pour une nouvelle compréhension de la transmission des textes dans les trois premiers siècles islamiques, *in:* Arabica, Tome 34, Juillet, 1987, p. 196

أكثر من جيليْن."[10] ثمّ التفت علماء الحديث إلى رواة الأحاديث النبويّة فظهرت المحاولات الأولى المعتنية بالأسانيد مع مساهمة ابن شهاب الزهري (ت124 هـ). وانتزع الإسناد شرعيّة وجوده بدءًا من منتصف القرن الثاني الهجريّ في ظلّ نشاط حركة التدوين عمومًا وجمع الأحاديث وتقييدها خصوصًا.[11] ومن أوائل المصنّفين في الحديث يمكن أن نذكر على سبيل المثال عبد الملك بن جريج (ت150 هـ) بمكّة وسفيان الثوري (ت161 هـ) بالكوفة ومعمر بن راشد (ت153 هـ) باليمن.

وهكذا توضّحت شيئًا فشيئًا ملامح بنية الحديث النبويّ وبانت أصوله ومرتكزاته المرجعيّة.[12] وأضحى الإسناد مقوّمًا لا غنًى عنه من مقوّمات الأخبار عمومًا شرعيّة كانت أو أدبيّة أو تاريخيّة. وبرز عند القدامى اعتقاد مفاده أنّ "أصل الإسناد أوّلاً خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمّة وسُنّة بالغة من السنن المؤكّدة."[13] ولمّا كان علم أسباب النزول في مفهومه الاصطلاحيّ مندرجًا في مرحلة الوحي المحمّديّ التي انتهت بموت النبيّ، فإنّ التلازم قد تحقّق بين أخبار أسباب النزول وقسم مُهمّ من الأحاديث النبويّة.[14] وعندئذ مثّل الإسناد جامعًا مشتركًا بينهما، وممّا يقيم البرهان على أهمّية الإسناد في بعض مصادر مدوّنتنا أنّ الطبري في تفسيره قد أورد أكثر من خمسة وثلاثين ألف سلسلة إسناد[15]. وحسب الإحصاء الذي قام به هاريبار هورست (HERIBERT HORST) فإنّ عدد السلاسل المختلفة الرواة من المجموع المذكور آنفًا بلغ بالضبط 13060سلسلة[16]. وحتّى نتدبّر خصائص الإسناد في أخبار أسباب النزول رأينا معالجة موضوعيْن هما: الإسناد بين الوحدة والتعدّد من جهة، وحلقات الإسناد بين الاتصال والانقطاع من جهة أخرى.

---

[10]- ليوني كيتاني، مقدّمة كتاب **حوليّات الإسلام**، ص 362

[11]- ميّز فؤاد سزكين بين ثلاث مراحل في تطوّر الحديث النبويّ هي:

- «كتابة الحديث»: وتتمثّل في تقييد الأحاديث في كراريس سُمّيت بالصحيفة أو الجزء. وتمسح هذه المرحلة عصر الصحابة وأوائل التابعين.

- «تدوين الحديث»: ويعني جمع ما سُجّل من أحاديث متفرّقة، وتغطّي هذه المرحلة الربع الأخير من القرن الأوّل الهجريّ والربع الأوّل من القرن الثاني.

- «تصنيف الحديث»: ومداره ترتيب الأحاديث حسب مضامينها وتوزيعها على فصول وأبواب. ويمثّل الربع الثاني من القرن الثاني بدايةً لهذه المرحلة، واستمرّ العمل بهذه الطريقة إلى ظهور المسانيد في آخر القرن الثاني وتشكّل المجاميع الأخرى في القرن الثالث.

انظر: **تاريخ التراث العربيّ**، تعريب: فهمي أبو الفضل، القاهرة، الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنشر، ط1، 1971، مج1، ص 227

[12]- لاحظت جاكلين شابّي J. Chabbi أنّ الحديث النبويّ لم يتّخذ القرآن مرجعًا، لكأنّ شرط إثبات الحديث لوجوده رهين تجاوزه القرآن. وهذا ما يفسّر في نظرها صلة الحديث الباهتة وربّما الوهميّة بالقرآن. انظر: ***Le Seigneur des tribus, éditions noesiS,Paris 1997***, p. 90

[13]- ابن الصلاح الشهرزوري، **علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، 1986، ص 256

[14]- في هذا السياق لاحظ حسن حنفي "أنّ أسباب النزول تتعلّق أيضًا بالأحاديث قدر تعلّقها بالقرآن، ولو أنّه كمصطلح ارتبط بالقرآن، بل إنّ كثيرًا من الأحاديث هي ذكر أسباب نزول في القرآن"، **الوحي والواقع**، ص 133

[15]- انظر فصل «قرآن» بقلم CL. GILLIOT في: ***Encyclopaedia Universalis, éd France 1985***, Corpus 5, p. 500

[16]- انظر: CL. GILLIOT, ***Exégèse, langue et théologie en Islam, éd Vrin 1990***., p. 21

◆ **الإسناد بين الوحدة والتعدّد:**

كثيرًا ما يأتي خبر سبب النزول في مدوّنتنا النصيّة في صيغة واحدة تضمّ سلسلة إسناد مفردة، وشمل هذا الشكل من أشكال استخدام الإسناد أسباب نزول آيات الأحكام والأخبار من ناحية، والآيات المكّيّة والمدنيّة من ناحية أخرى. والشواهد على ذلك عديدة، منها مثلاً الإسناد المتعلّق بخبر سبب نزول الآية 176 من سورة النساء، إذ نجد السلسلة الوحيدة التالية: "حدّثنا أبو عبد الرحمن ابن أبي حامد قال: حدّثنا زاهر بن أحمد قال: حدّثنا الحسين أبو محمّد بن مصعب قال: حدّثنا يحيى بن حكيم قال: حدّثنا ابن أبي عديّ بن هشام بن أبي عبد الله عن أبي الزبير عن جابر قال:..."[17]. واقتصر البخاري على سلسلة إسناد واحدة في ذكر سبب نزول الآية 223 من سورة البقرة. وضمّت هذه السلسلة الحلقات التالية: "حدّثنا أبو نعيم، حدّثنا سفيان عن ابن المُنكدر: سمعتُ جابرًا رضي الله عنه قال:...".[18]

ويبدو أنّ أهمّ الدواعي التي حملت القدامى على الاكتفاء بسلسلة إسناد واحدة في سوْق خبر سبب نزول آية ما، يتمثّل في اعتمادهم مسلكًا واحدًا من مسالك الرواية الشفويّة للخبر، بيد أنّ ذلك لا يعني بالضرورة تماثلاً في أسماء الرواة وفي عدد حلقات تلك السلسلة عند جميع من نقل خبر سبب نزول الآية. وبالإمكان توضيح هذا المعنى بالنظر في إسناد الخبر المتعلّق بالآية الحادية عشرة من سورة النساء.[19]

---

[17]- الواحدي، **أسباب النزول**، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1998 ص 190

[18]- **صحيح البخاري**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج: III، ص 202

[19]- ما يهمّنا في المثال الذي اخترنا -من بين أمثلة عديدة- هو اكتفاء المفسّرين وغيرهم بسلسلة واحدة في ذكر سبب نزول الآية بقطع النظر عن إمكان تعدّد الأسباب.

صحيح البخاري	تفسير الطبري	«أسباب» الواحدي	تفسير الطبرسي	تفسير الرازي	تفسير القرطبي	«لباب» السيوطي
جابر ↓ ابن المنكدر ↓ ابن جريج ↓ هشام ↓ إبراهيم ابن موسى ج:III، ص ص: 215-216	جابر ↓ ابن المنكدر ↓ شعبة ↓ وهب بن جرير ↓ محمّد بن المثنّى ج:III، ص: 618	جابر ↓ عبد الله بن محمّد بن عقيل ↓ بشر بن المفضّل ↓ أحمد بن المقدام ↓ يحيى بن صاعد ↓ علي بن عمر بن مهدي ↓ أبو منصور المنصوري ص ص: 149-150	جابر ↓ محمّد ابن المنكدر ج: II، ص: 22	∅	"وروى جابر أيضًا:...". ج: V، ص: 39	"أخرج الأيمّة الستّة عن جابر بن عبد الله قال:...". ص: 114

الملاحظ في هذا المثال أنّ حلقات سلسلة الإسناد بلغت سبعًا عند الواحدي ولم تتجاوز خمس حلقات مع البخاري والطبري، بينما اكتفى الطبرسي بذكر الحلقتيْن الأولى والثانية. واقتصر القرطبي على إثبات اسم راوي سبب النزول دون تعيين المصدر الذي نقل عنه الخبر، وعوّل السيوطي على كتب الحديث في ضبط سبب نزول الآية، وبالمقابل لم نجد أثرًا لهذا الخبر في تفسير فخر الدين الرازي، وهكذا تعدّدت أشكال تعامل المفسّرين والمحدّثين وعلماء القرآن مع إسناد الخبر الواحد.

ولعلّ اللافت للنظر في المثال المذكور أنّ سلسلة الإسناد من البخاري إلى الواحدي لم تُضَفْ إليها إلاّ حلقة واحدة على الرغم من أنّ الفارق الزمنيّ بين الرجليْن يربو على القرنيْن (من سنة 256 هـ، تاريخ وفاة البخاري، إلى سنة 468 هـ تاريخ وفاة الواحدي)، إذ المفروض أنّه كلّما تأخّرنا في الزمان ازدادت حلقات الإسناد وطالت السلسلة الناقلة للخبر. ولا شكّ في أنّ تطوّرًا طرأ على دلالة الإسناد قديمًا. فبعد أن كان يدُلّ على ارتباطه بالثقافة الشفويّة في رواية الأخبار أصبح ناهضًا بوظيفة توثيق الخبر تعويلاً على مصادر مدوّنة. وهذا ما يجلوه قول السيوطي: "أخرج الأيمّة الستّة عن جابر بن عبد الله..."[20]، إذ استخرج المؤلّف سبب

[20]- **لباب النقول**، القاهرة، المكتبة القيّمة، د. ت، ص 114

النزول من صحيحَيْ البخاري ومسلم (تـ261 هـ) و«سنن» أبي داود السجستاني (تـ275 هـ) وابن ماجة القزويني (تـ273 هـ) وغيرهم.

على أنّ هذا التحوّل في دلالة الإسناد من جهة مرجعيّته لم يُفْضِ إلى تغيّر في ما يؤدّيه من وظيفة، وآية ذلك أنّ الإسناد في أخبار أسباب النزول، سواء ارتبطت بالرواية الشفويّة أو بالنقل من مصادر مكتوبة، يقيم الدليل على صحّتها التاريخيّة في نظر القدامى. وهذه الوظيفة التي يؤدّيها الإسناد في أخبار أسباب النزول تضارع الوظيفة التي يحقّقها الإسناد في الحديث النبويّ.[21] وإذا التفتنا إلى الرواة المذكورين في الإسناد السابق، ألفينا اختلافًا شديدًا في أسمائهم. ولم يتعدّ المتكرّر من الأعلام اسميْن هما جابر بن عبد الله (تـ74 هـ)، وهو طرف في حدث سبب النزول وراوٍ له في الوقت نفسه، ومحمّد بن المنكدر (تـ136 هـ) وهو الذي أخذ روايةَ جابر سماعًا منه مباشرةً. ولذلك وجدنا الصيغة التالية في الإسناد المذكور في تفسير الطبري: "عن محمّد بن المنكدر قال: سمعتُ جابرَ بن عبد الله قال:..."[22]

والذي نخرج به أنّه كلّما ابتعدنا عن حلقات الإسناد الأولى عَظُمَ الاختلاف في أسماء رواة الخبر الناقلين له مشافهة إلى أن بلغ أصحابَ التفاسير ومجاميع الحديث ومصنّفي علوم القرآن، فأغلقوا السلسلة بتدوين الخبر. ذلك أنّ البخاري أخذ الخبر من إبراهيم بن موسى (تـ بعد 220 هـ). أمّا الطبري فقد نقل الخبر عن محمّد بن المثنّى (تـ252 هـ). بينما عَلِمَ الواحدي بسبب نزول الآية ممّا رواه له أبو منصور محمّد المنصوري (تـ421 هـ). ولا يخفى أنّ تعدّد مصادر الرواية مردّه بالأساس إلى اختلاف الأطوار التاريخيّة التي انتمى إليها المفسّرون والمحدّثون من ناحية وتباين البيئات الثقافيّة التي انتسبوا إليها من ناحية أخرى.

أمّا الإسناد المتعدّد، فيتمثّل في اعتماد أكثر من إسناد في ضبْط مضمون سبب نزول الآية. ورصدنا شكليْن من أشكال التعدّد هما الجمع من جهة والتركيب والإدماج من جهة أخرى. إنّ المقصود بالجمع هو إيراد سلاسل عديدة للمتن الواحد، من ذلك مثلاً أنّ الواحدي ساق سلسلتيْ إسناد متعلّقيْن بسبب نزول الآيات 41-47 من سورة المائدة:

[21]- يقول محمّد القاضي في هذا السياق: "فالإسناد في الحديث وسيلة لتحقيق (Véridiction) الحديث أي للبرهنة على أنّه حقيقيّ قد صدر عن الرسول فعلاً"، الخبر في الأدب العربيّ، ص 310

[22]- **تفسير الطبري**، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1999، ج: III، ص 618

- السلسلة الأولى: "حدّثنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيريّ إملاءً قال: أخبرنا أبو محمّد حاجب بن أحمد الطوسي قال: حدّثنا محمّد بن حماد الأبْيُورْدي قال: حدّثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله بن مرّة عن البراء بن عازب قال:..."[23]

- السلسلة الثانية: "أخبرنا أبو عبد الله بن أبي إسحاق قال: أخبرنا أبو الهيثم أحمد بن محمّد بن غوث الكندي قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله بن سليمان الحَضْرَمِي قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبَة قال: حدّثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الله بن مُرّة عن البراء بن عازب عن النبيّ (ص) قال:... "[24]

إنّ أهمّ ما يلاحظ في هاتيْن السلسلتيْن التطابق التامّ بينهما في الحلقات الأربع الأولى، ثمّ سارت كلّ سلسلة منهما في اتجاه مغاير للأخرى، وهذا ما توضّحه الترسيمة التالية:

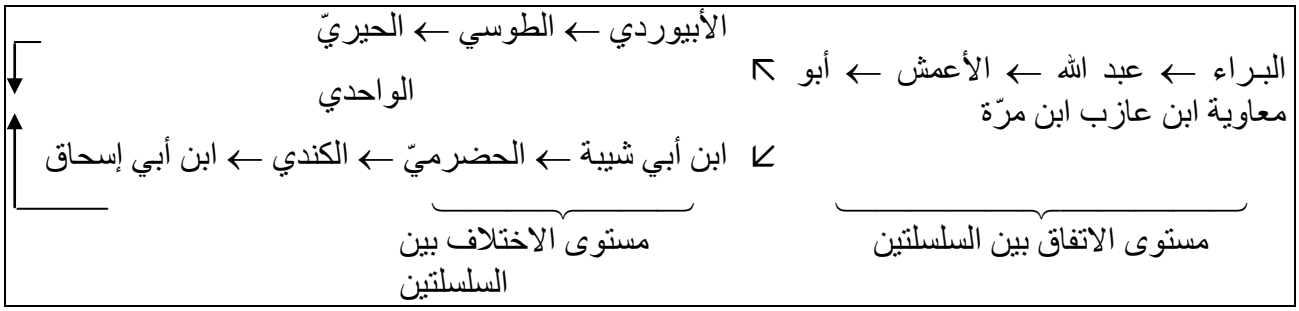

لقد حصل الاتفاق بين السلسلتين مبتدأً وتحقّق الاختلاف بينهما منتهًى، إذ انفتحتا بذكر الراوي الأوّل للمتن وهو البراء بن عازب وانغلقتا بالحيري أو بابن أبي إسحاق آخر ما انتهى إليه الخبر في رحلته بين الرواة وتقلّبه بين القرون والعصور.

ويحدث أن تتكثّف سلاسل الإسناد الخاصّة بالمتن الواحد بشكل واضح: فقد بلغ عدد سلاسل الإسناد المتعلّق بسبب نزول الآية 196 من سورة البقرة ستّة وعشرين في تفسير الطبري[25]. ويحسن النظر في بعض النماذج من هذه السلاسل:

- "حدّثنا محمّد بن عبيد المحاربي قال: حدّثنا أسد بن عمرو عن أشعث عن عامر عن عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة قال: خرجتُ مع النبي... ".

[23]- **أسباب النزول**، ص 197

[24]- **المصدر نفسه**، ص 198

[25]- انظر: **تفسير الطبري**، ج: II، ص ص 238-242

- "حدّثنا حميد بن مسعدة قال: حدّثنا يزيد بن زريع قال: حدّثنا عبد الله بن عون عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب قال:... "

- "وحدّثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب أنّ مالك بن أنس حدّثه عن عطاء بن عبد الله الخراساني أنّه قال: أخبرني شيخ بسوق البَرَم بالكوفة عن كعب بن عجرة أنّه قال:... ".

تعقد هذه السلاسل وغيرها صلةً على صعيد رواية الخبر بين من نزلت فيه الآية وهو كعب بن عجرة (ت51 هـ) من ناحية والطبري من ناحية أخرى، وبين هذيْن القطبيْن تختلف حلقات الإسناد عددًا ورواةً. ولنا أن نسأل عن دواعي هذا التعدّد ضمن الشكل الأوّل منه القائم على الجمع وعمّا يحقّقه من وظائف في أخبار أسباب النزول.

إنّ علّة هذا التعدّد في تقديرنا هي الركون إلى المنهج النقليّ في التعامل مع الأخبار. ذلك أنّ المفسّرين وعلماء القرآن يحرصون الحرص كلّه على تدوين ما تناهى إليهم من مسالك تداول الخبر الواحد، سواء أكان رواية شفويّة أم نصًّا مدوّنًا دون أن يستفزّهم تراكم سلاسل الإسناد للتحقيق فيها أو إبداء رأي في شأنها، لذلك لم يعقّب الطبريّ بقول بعد سرده للسلاسل الستّ والعشرين سالفة الذكر، ومال الواحدي أيضًا إلى الموقف نفسه في الحالات التي تعدّدت فيها أسانيد المتن الواحد.

إن المستفاد من جمع مثل هذه الأسانيد أنّها تنهض لدى المفسّرين وعلماء القرآن بوظيفة «الإشباع النفسيّ»[26]. وذلك لأنّ جنوحهم إلى جمع أكبر عدد ممكن من الأسانيد يولّد فيهم يقينًا بصواب ما نقلوه من أخبار والتسليم بمطابقتها للوقائع التاريخيّة. وعندئذ لم تنشأ عندهم، في الغالب، حاجة إلى تقويم تلك الأسانيد أو إطلاق ألسنتهم فيها تجريحًا. فالمهمّ بالنسبة إليهم أنّ تواتر أسانيد المتن نفسه يسمح لهم، على نحو ما، باستعادة تجارب تاريخيّة عاينها الجيل الأوّل من المسلمين في زمن ماض متميّز.[27] وبلغ تعلّق الطبري بالأسانيد مبلغًا أفضى به إلى تقديمه في الأهمّية على متن الخبر المبيّن لسبب نزول الآية، ولذلك كثيرًا ما ينشغل بإثبات الأسانيد العديدة دون أن يذكر في كلّ مرّة، خشية التكرار، ما يوافقها من متون معبّرة عن المعنى نفسه. وهذا ما يشفّ عنه قوله مثلاً بمناسبة نظره في سبب نزول الآية 74 من سورة التوبة: "حدّثني المثنّى قال: حدّثنا أبو حذيفة قال: حدّثنا

[26]- يستعمل عبد المجيد الشرفي هذا التعبير في مواطن عديدة من كتاباته مقابلاً لتعبير «الإقناع العقليّ» القائم على المحاجّة والبرهنة. انظر مثلاً: **لبنات**، تونس، دار الجنوب للنشر، 1994، ص 117 وص 169

[27]- تشير جاكلين شابّي إلى هذا المعنى قائلة:

« Cette technique de la pluralité de la transmission, qu'elle soit confirmatoire et donc répétitive, ou signale des divergences, "Ikhtilāf", passait pour restituer le passé dans son entier ». ***Le Seigneur des tribus, op. cit.***, p. 241.

شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بنحوه"[28]، أو قوله في السياق ذاته: "... حدّثنا إسحاق قال: حدّثنا عبد الله عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله"[29]. والمؤكّد أنّ إهمال المتن في مثل هذه الحالات اختيار من المؤلّف لا يتسنّى له تحقيقه خارج النمط الثقافيّ القائم على التدوين ومراسم الكتابة.

وفضلاً عن الجمع، فإنّ تعدّد الإسناد يتبدّى في شكل آخر مؤسّس على التركيب، إذ تدمج سلاسل الإسناد بعضها في بعض وتتداخل حلقاته وفق نظام دقيق. ولنا في مدوّنتنا صور مختلفة منه، فعند التعرّض لسبب نزول الآية 27 من سورة الفرقان يسوق الطبري الإسناد التالي: "حدّثني محمّد بن عمرو قال: حدّثنا أبو عاصم قال: حدّثنا عيسى، وحدّثني الحارث قال: حدّثنا الحسن قال: حدّثنا ورقاء، جميعًا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد:... "[30]. إنّنا بإزاء سلسلتيْ إسناد مختلفتين، ولذلك تكرّر قوله "حدّثني" مسندًا إلى الضمير المتكلّم المفرد، وهو ههنا، الطبري. غير أنّ الاختلاف لم يَطُلْ حلقات الإسناد برمّتها بما أنّ الحلقتيْن الأولى والثانية في كلتا السلسلتيْن متطابقتان. ونعني بذلك تحديدًا مجاهد بن جبر (تـ103 هـ) وابن أبي نجيح (تـ131 هـ). وعندئذ ركّب المفسِّر السلسلتين مستعملاً في ذلك عبارة " جميعًا عن... ". والظاهر أنّ الاختلاف بينهما ناجم عن وجود راويَيْن نقلا قول ابن أبي نجيح هما عيسى بن ميمون (تـ نحو 179 هـ) ووَرْقَاء بن عمر (تـ160 هـ).

ويعمد الطبري إلى إدماج أربع سلاسل إسناد متعلّقة بسبب نزول الآية 103 من سورة النحل. وهذا ما يوضّحه قوله: "حدّثني محمّد بن عمرو قال: حدّثنا أبو عاصم قال: حدّثنا عيسى، وحدّثني الحارث قال: حدّثنا الحسن قال: حدّثنا ورقاء. وحدّثني المثنّى قال: حدّثنا أبو حذيفة قال: حدّثنا شبل. وحدّثني المثنّى قال: أخبرنا إسحاق قال: حدّثنا عبد الله عن ورقاء، جميعًا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد:... "[31].

ولئن أورد الطبري، ههنا، أربع سلاسل فإنّه استقَى الخبر من ثلاثة رواة هم محمّد بن عمرو الباهلي (تـ249 هـ) والحارث بن محمّد التميمي (تـ282 هـ) والمثنّى ابن إبراهيم الآملي (تـ؟ هـ)[32] الذي تلقّى خبر سبب النزول من راويَيْن هما أبو حذيفة وإسحاق. وتوضّح الترسيمة التالية المسار الذي قطعه متن الخبر من مجاهد إلى الطبري:

---

[28]- **تفسير الطبري**، ج: VI، ص 422

[29]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[30]- المصدر نفسه، ج: IX، ص 385. وانظر نماذج أخرى على هذا الضرب من تعدّد الإسناد في المصدر نفسه، ج: VII، ص 637. وج: VIII، ص 359، وج: IX، ص 162

[31]- المصدر نفسه، ج: VII، ص 649

[32]- يُعْتَبَر المثنّى بن إبراهيم من شيوخ الطبري في رواية الحديث، والملاحظ أنّنا لم نقف له على ترجمة في كتب الطبقات وغيرها.

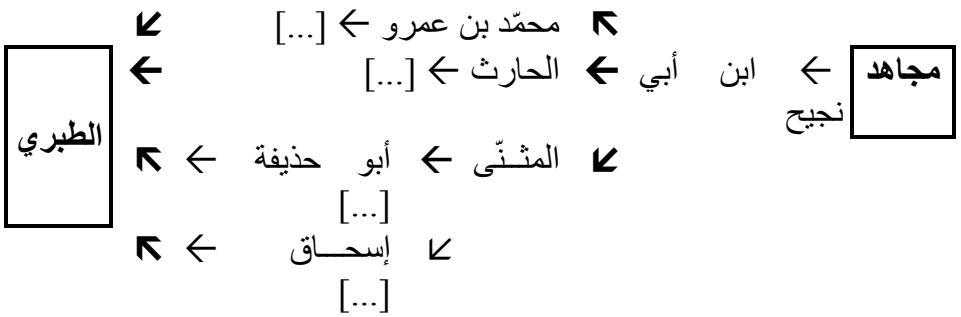

ويتّخذ تركيب الأسانيد صورة أخرى يبيّنها قول الطبري في سياق الحديث عن سبب نزول الآية الثامنة من سورة المجادلة: "حدّثنا ابن حُمَيْد وابن وكيع قالا: حدّثنا جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت:..."[33]. فقد نقل الطبري متن الخبر عن ابن حميد الرازي (تـ248 هـ) وابن وكيع، وهُما بدورهما رويا سبب النزول عن جرير.

*** حلقات الإسناد بين الاتصال والانقطاع:**

يعود اهتمام علماء الحديث القدامى بحلقات سلسلة الإسناد اتصالاً وانقطاعًا إلى بدايات نقدهم للحديث النبويّ بعد أن استوى الإسناد مكوّنًا أساسيًّا في الحديث. ودُرِسَتْ صور الاتصال والانقطاع تعويلاً على عِلْمَيْن من علوم الحديث هما: أوّلاً علم الجرح والتعديل، ومن أبرز مَن تصدّى له ابن أبي حاتم الرازي (تـ327 هـ) في مصنّفه «الجرح والتعديل»[34] وابن حبّان البستي (تـ354 هـ) في كتاب «المجروحين»[35] من ناحية، وثانيًا علم رجال الحديث الذي ألّف فيه الذهبي (تـ748 هـ) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»[36] من ناحية أخرى. وما كان لنقّاد الحديث أن يتفحّصوا الأسانيد لو لم يتسلّل الوضع إلى الأحاديث النبويّة. وهذا ما يفسّر نظرهم في العلاقات الرابطة بين رواة سلسلة الإسناد. ولذلك قال سفيان الثوري (تـ161 هـ): "لمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ".[37]

---

[33]- **تفسير الطبري**، ج: XII، ص 14

[34]- يقول المؤلّف في مقدّمة كتابه: "فلمّا لم نجد سَبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله ρ إلاّ من جِهَة النقل والرواية، وَجَبَ أن نميّز بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة"، كتاب **الجرح والتعديل**، حيدرأباد، ط1952،1، ج: I، ص 5

[35]- ممّا جاء في مقدّمة المؤلّف قوله: "وإنّي ذاكر ضعفاء المحدّثين وأضداد العدول من الماضين ممّا أطلق أيمّتنا عليهم القدح، وصَحَّ عندنا فيهم الجرح. وأذكر السبب الذي من أجله جُرِحَ والعلّة التي بها قُدِحَ..."، كتاب **المجروحين من المحدّثين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، ط1، 2000، ج: I، ص 14

[36]- يقول المؤلّف: "وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذّابين الوضّاعين المتعمّدين قاتلهم الله، وعلى الكاذبين في أنّهم سمِعوا ولم يكونوا سمعوا، ثمّ على المتّهمين بالوَضْع أو بالتزوير، ثمّ على الكاذبين في لهجتهم لا في الحديث النبويّ، ثمّ على المتروكين الهلكى الذين كَثُرَ خطؤُهم وتُرِكَ حديثهم ولم يعتمد على روايتهم"، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: محمّد علي البجاوي، بيروت، دار الفكر العربيّ، د.ت، ج: I، ص 3

[37]- مقدّمة ابن الصلاح، ص 380

ففي ما يخصّ مستوى الاتصال بين حلقات الإسناد الواحد، توحي أخبار أسباب النزول بحرص ناقليها ومدوّنيها على إثبات اتصال الراوي بالراوي إلى آخر السلسلة. ولا شكّ في أنّ هذا الحرص ناشئ عن المنزلة المحمودة التي احتلّها الحديث المتّصل عند القدامى، إذ عرّفوه بالقول: "هو الذي اتصل إسناده، فكان كلّ واحد من رواته قد سمعه ممّن فوقه حتّى ينتهي إلى منتهاه"[38]. فعندما يقول ابن إسحاق مثلاً متحدّثًا عن سبب نزول الآية 110 ومن سورة الإسراء: "حدّثني داود بن الحصَيْن، مولى عمرو بن عثمان، أنّ عكرمة مولى ابن عبّاس حدّثهم أنّ عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما حدّثهم:... "[39]، فإنّ ذلك يفترض وجود اتصال كلّ راوٍ، باستثناء الراوي الأوّل للخبر، بالراوي الذي قبله في السلسلة. وبالإمكان التأكّد من حقيقة هذا الاتصال بالعودة إلى كتب التراجم والطبقات فتُستمدّ منها معلومات تخصّ الفترات الزمنيّة التي عاش فيها الرواة وقرائن دالّة على التقاء الراوي بالراوي.

ففي المثال الأخير توجد علامات عديدة تثبت، بمقاييس القدامى، اتصال حلقات الإسناد. ومن تلك العلامات استعمال عبارة «حدّثني» أو «حدّثهم» ثمّ ارتباط الراوي بالراوي من طريق الولاء، فضلاً عن غياب فجوات زمانيّة بين الرواة قد توحي بوجود انكسار في السلسلة. وهذا ما يتّضح عندهم بمعرفة تواريخ وفيات الرواة[40]. على أنّ ما توفّر للقدامى من أدوات عمل لإثبات اتصال حلقات الإسناد لا يمكن أن يحملهم على الجزم بحصول ذاك الاتصال حقيقة. فـ"قصارى ما يمكن إدراكه هو أنّ هذا الراوي أو ذاك قد عاش بين فترتيْن محدّدتيْن تبدأ الأولى بالميلاد وتنتهي الثانية بالوفاة. أمّا متى روى هذا الخبر أو ذاك فمسألة يستعصي ضبطها ضبطًا دقيقًا"[41]. وقد تستعصي البرهنة على اتصال حلقات الإسناد إذا ما ضمّت أسماءً غير معروفة. وأحسن مثال على ذلك ما أورده الطبري من إسناد يهمّ سبب نزول الآيات 98-105 من سورة آل عمران، إذ يقول: "حدّثني ابن حميد قال: حدّثنا سلمة عن محمّد بن إسحاق قال: حدّثني الثقة عن زيد بن أسلم قال:... "[42]. فالواضح أنّ الراوي الذي أخذ عنه ابن إسحاق الخبر يستحيل تعيينه ولا ندري مَن يكون هذا «الثقة» الذي وصل بيْن حلقتيْن في سلسلة الإسناد.

---

[38]- المصدر نفسه، ص 44

[39]- ابن هشام، **السيرة النبويّة**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1995، ج: I، ص 351. وانظر أنموذجًا آخر من اتّصال حلقات الإسناد في تفسير الطبري، ج VI، ص 287

[40]- خصّص ابن الصلاح النوع الستّين من كتابه لـ«معرفة تواريخ الرواة». انظر: مقدّمة ابن الصلاح، ص ص 380-387

[41]- حمّادي المسعودي، فنّيات قصص الأنبياء في التراث العربيّ، ص 216

[42]- تفسير الطبري، ج III، ص 371

ونجد مثالاً آخر على ما نحن بصدده في الخبر المبيّن لسبب نزول الآية 44 من سورة المائدة: "حدّثنا الحسن بن يحيى قال: أخبَرنا عبد الرزّاق قال: أخبرنا معمر عن الزهري قال: حدّثنا رجل من مُزينة ونحن عند سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة قال:... "[43]. فهذا الرجل المُزَنيّ وإن كان معلومًا عند الزهري، فإنّه في حكم المجهول بالنسبة إلى من روى الخبر بعده بِمَنْ فيهم الطبري نفسه. وقد تتخلّل سلاسل الإسناد عبارات من قبيل: "حدّثني مَنْ لا أتّهم"[44] أو "حدّثني شيخ من أهل مصر"[45]، أو "حدّثنا داود عن رجل عن عمرو بن شعيب قال:... "[46].

وتطغى على بعض الأسانيد الإحالة على رواة يصعب، للوهلة الأولى، تحديد هويّاتهم تحديدًا قطعيًّا. من ذلك أنّ الطبري يستهلّ الحديث عن سبب نزول الآية 31 من سورة الرعد بالإسناد التالي: "حدّثني محمّد بن سعد قال: حدّثني أبي قال: حدّثني عمّي قال: حدّثني أبي عن أبيه عن ابن عبّاس:... "[47]. فعلى الرغم من تواتر فعل دالّ على اتصال الراوي بالراوي، ونعني بذلك «حدّثني»، فإنّ سلسلة الإسناد لم تسلم من غموض متولّد من وجود أسماء لا تحيل على أسماء أعلام إحالة صريحة بقدر ما تشير إلى روابط دمويّة بين الرواة. ولا يمكن تبديد ذاك الغموض إلاّ متى استرشدنا بمصنّفات تراجم الرجال. ومن ثمّ يُوَضَّحُ الإسناد السابق كما يلي:

"حدّثني محمّد بن سعد قال: حدّثني أبي قال: حدّثني عمّي قال: حدّثني أبي، عن أبيه عن ابن عبّاس"					
↓	↓	↓	↓	↓	↓
(تـ276 هـ)	سعد بن محمّد (تـ ؟ هـ)	الحسين ابن الحسن (تـ 201 هـ)	الحسن ابن عطيّة (تـ181 هـ)	عطيّة ابن سعد (تـ111 هـ)	(ت. 68 هـ)

وباستثناء الراوي الأوّل للخبر والراوي الأخير الذي استقى منه الطبري الرواية، فإنّ معلوماتنا عن سائر رواة السلسلة نزرة وربّما منعدمة لا تتجاوز ذكر أسمائهم.[48]

ولكنّ عناية المفسرين وعلماء القرآن بسوق أسانيد متّصلة الحلقات ينبغي ألاّ يحجب عنّا إمكان تدليس الأسانيد قياسًا على ما شاب الحديث النبويّ من وَضْع. فالإسناد المدلّس عند ابن الصلاح "هو أن يرويَ عمّن

[43]- المصدر نفسه، ج IV، ص 589
[44]- المصدر نفسه، ج XI، ص 356. وانظر أيضًا: سيرة ابن هشام، ج III، ص 237
[45]- تفسير الطبري، ج VIII، ص 149
[46]- المصدر نفسه، ج IX، ص 261
[47]- المصدر نفسه، ج VII، ص 387
[48]- انظر: CL. GILLIOT, ***Exégèse, langue et théologie en Islam, op. cit.***, p. 24.

لقيه ما لم يسمعه منه موهمًا أنّه سمعه منه، أو عمَّنْ عاصره ولم يلقه موهمًا أنّه قد لقيه وسمعه منه. ثمّ قد لا يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر."[49] والذي نذهب إليه أنّ اتّصال حلقات الإسناد، مهما بذل المفسّرون وعلماء القرآن والمحدّثون من جهد لإثباته، لا يمثّل في نظرنا حُجَّة على الحقيقة التاريخيّة لأخبار أسباب النزول، إذ ليس من الصعب اختلاق إسناد متّصل الحلقات حسب المعايير التي ضبطها القدامى. والعلّة في إحجام المفسّرين عن الطعن في مثل هذه الأسانيد «الصحيحة» في نظرهم أنّهم قبلوا التلازم بين أخبار أسباب النزول وقسم من الأحاديث النبويّة معبّر عن تلك الأسباب، ولذلك تهيّبوا من نقد أسانيد الأخبار متّصلة الحلقات. وقد نبّه المستشرق الإيطاليّ ليوني كيتاني (L. Caetani) منذ أوائل القرن العشرين إلى السبب الذي منع علماء الحديث من عدم التفكير في إمكان نسج أسانيد صحيحة، إذ يقول: "... أمّا إذا كان الإسناد متّصلاً ورجاله عدولاً فليس للشكّ فيه مجال. ولم يخطر على بال علماء الحديث المسلمين أنّه من السهل جدًّا اختلاق إسناد متّصل وجيّد. والاعتراف بهذا سيهزّ القاعدة التي ارتكزت عليها خصائص الحديث الإسلاميّ، كما أنّ هذا الاعتراف سيفقد الثقة في الإسلام كلّه. ولم تكن للعلماء المسلمين أيّة جرأة نقديّة على التعبير عن هذا الشكّ الهدّام الجذريّ."[50]

إنّ ما أشرنا إليه من نماذج من اتّصال حلقات الإسناد في عدد من أخبار أسباب النزول لا يحجب عن أنظارنا أنّ الظاهرة المهيمنة على هذه الأسانيد هي انقطاع حلقاتها، وتبدّى هذا الانقطاع في أشكال عديدة نحاول الوقوف على أبرزها، من ذلك أنّ من القرائن اللغويّة الدالّة على الانقطاع في الإسناد هي الأداة «عن». وممّن مال إلى هذا الرأي من القدامى الخطيب البغدادي (تـ 463 هـ) في كتابه «الكفاية في علم الرواية»[51]. والذي ينبغي عدم إغفاله أنّ الانقطاع المشار إليه يمكن حصوله من طريق الاحتمال لا من طريق الاطّراد والإطلاق[52]. ولذلك فإنّ استعمال الأداة «عن» في الإسناد دالّ عند بعض علماء الحديث على اتّصال حلقات الإسناد، حتّى إنّ مسلمًا ابن الحجّاج أنكر "في خطبة صحيحه على بعض أهل عصره، حيثُ اشترط في العنعنة ثبوت اللقاء والاجتماع. وادّعى أنّه قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وأنّ القول الشائع المتّفق عليه بين أهل العلم

[49]- مقدّمة ابن الصلاح، ص 73

[50]- مقدّمة كتاب حوليّات الإسلام، ص 369. وفي نظر المؤلّف لا يعني اختلاق المحدّثين للأسانيد تزويرًا بالضّرورة أو تدليسًا مقصودًا. فهم "عمدوا إلى ذلك ظنًّا منهم أنّهم يعيدون بناء المنهج التاريخيّ للرواية التي حدثت بالفعل في الماضي". المرجع نفسه، ص 368

[51]- ممّا يؤكّد ذلك قوله متحدّثًا عن الراوي: "وإذا قال حدّثنا أو أخبرنا فلان عن فلان ولم يقل حدّثنا فلان أنّ فلانًا حدّثه ولا ما يقوم مقام هذا من الألفاظ احتمل أن يكون بين فلان الذي حدّثه وبين فلان الثاني رجل آخر لم يسمعه [...]. قلت: وأهل العلم بالحديث مجمعون على أنّ قول المحدّث حدّثنا فلان عن فلان صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنّه قد أدرك الذي حدّث عنه ولقيه وسمع منه..."، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب العربيّ، ط2، 1986، ص ص 327-328

[52]- يقول ابن الصلاح عن الإسناد المعنعن: "عدَّه بعضُ الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتّى يتبيّن اتّصاله بغيره. والصحيح الذي عليه العمل أنّه من قبيل الإسناد المتّصل. وإلى هذا ذهب الجماهير من أيمّة الحديث وغيرهم..."، علوم الحديث، ص 61

بالأخبار قديمًا وحديثًا يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأتِ في خبر قطّ أنّهما اجتمعا أو تشافها."[53]

وممّا يؤكّد وجاهة هذا الموقف أنّ الأداة «عن» في إسناد أوردناه سابقًا حَلَّ محلّها فعل «سمعتُ»، وقد تعلّق الإسنادان بسبب نزول الآية 11 من سورة النساء[54]. ورغم هذا الاختلاف في تقدير دلالة الأداة «عن» في الإسناد، فإنّ علماء الحديث رجّحوا، على العموم، معنى الانقطاع في سلسلة الإسناد المتضمّن لهذه الأداة. من ذلك مثلاً الإسناد المبيّن لسبب نزول الآية 62 من سورة البقرة، إذ يقول الواحدي: "أخبرنا محمّد بن أحمد بن محمّد بن جعفر، أخبرنا محمّد بن عبد الله بن زكريّاء [...] حدّثنا أسباط عن السدّي عن أبي مالك عن أبي صالح عن ابن عبّاس، وعن مُرَّة عن ابن مسعود..."[55]. فبالرجوع إلى كتب نقد رجال الحديث نتبيّن أنّ أبا صالح السمّان (تـ101 هـ) لم يَرَ ابن عبّاس ولم يسمع منه الحديث. وأثبت السيوطي أخبار أسباب نزول عديدة أخرجها علماء الحديث والمفسّرون والمؤرّخون القدامى "من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عبّاس"[56]. فإذا ما سلّمنا بما قاله الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» في شأن محمّد بن السائب الكلبي وأبي صالح، فإنّ الأداة «عن» المذكورة في المقام الأوّل من الإسناد دلّت على اتصال بينهما من جهة، بينما أكّدت الأداة نفسها الواردة في المقام الثاني انقطاعًا في السلسلة مأتاه عدم التقاء أبي صالح بابن عبّاس من جهة أخرى.[57]

وقد حرص السيوطي في كتابه «لباب النقول» على تعيين مواطن الانقطاع بين رواة الأسانيد، ولنأخذ شاهدًا على ذلك خبر سبب نزول الآية 187 من سورة البقرة. فقد جاء إسناده على النحو التالي: "روى أحمد وأبو داود والحاكم عن طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال:... "[58]، ثمّ عقّب المؤلّف على الخبر قائلاً: "وهذا الحديث مشهور عن ابن أبي ليلى لكنّه لم يسمع من معاذ، وله شواهد"[59]. ويعني ذلك أنّ الأداة «عن» عبّرت عن انقطاع على مستوى الرواية بين عبد الرحمن بن أبي ليلى (تـ83 هـ) ومعاذ بن جبل (تـ18 هـ).

---

[53]- مقدّمة ابن الصلاح، ص 66

[54]- جاء في صحيح البخاري "... أخبرني ابن المنكدر عن جابر..."، ج III، ص ص 215-216. ووردت صيغة الإسناد في المثال نفسه عند الطبري على النحو التالي: "... عن محمّد بن المنكدر قال: سمعتُ جابر بن عبد الله يقول:..."، تفسير الطبري، ج III، ص 618

[55]- أسباب النزول، ص ص 28-29

[56]- لباب النقول، ص344، وانظر السلسلة نفسها في الصفحات 53، و54 و140 و178 و287...

[57]- انظر: **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، بيروت، دار الفكر العربي، د.ت، ج V، ص 5

[58]- لباب النقول، ص 50

[59]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ويتجلّى الانقطاع بين حلقات السلسلة في تعويل المفسّرين وعلماء القرآن، في معرض حديثهم عن أسباب النزول، على «الإسناد المعلّق». وقد عرّفه ابن الصلاح بقوله: "هو الذي حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر [...] وينبغي أن نقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحُكِمَ به على مَن علّقه عنه، فقد حُكِمَ بصحّته عند مثاله: قال رسول الله (ص) كذا، قال ابن عبّاس كذا، قال العقبي كذا، روى أبو هريرة كذا وكذا، وما أشبه ذلك من العبارات..."[60]. وعندما نتصفّح مصادر مدوّنتنا النصّيّة يتّضح لنا شيوع هذا الضرب من الإسناد بشكل لافت للانتباه خاصّة في تفسيريْ الطبرسي وفخر الدين الرازي، وبدرجة أقلّ في كتاب الواحدي. ويرد الإسناد فيها على صورتيْن: بسيطة ومركّبة.

ففي ما يخصّ الصورة الأولى يقتصر المفسّر على ذكر راوٍ واحد لخبر سبب النزول بقطع النظر عن كون الراوي من الصحابة أو من غيرهم. والشواهد على ذلك كثيرة، منها مثلاً قول الرازي متحدّثًا عن الآية السابعة من سورة النساء: المسألة الأولى: في سبب نزول هذه الآية قال ابن عبّاس:... "[61]. ويقول الرازي أيضًا في شأن الآية الثانية من سورة طه: "ذكروا في سبب نزول الآية وجوهًا، أحدها، قال مقاتل:... "[62]. ومن الأمثلة المتواترة على الإسناد المعلّق لدى الطبرسي ما جاء في تفسير الآية 97 من سورة البقرة: "قال ابن عبّاس: كان سبب نزول هذه الآية ما رُوِيَ... "[63]. وكثيرًا ما يعمد هذا المفسّر إلى ذكر اسم الراوي في آخر أخبار أسباب النزول، إذ تنتهي بمثل قوله: "... عن الكلبي"[64] أو "... عن عكرمة"[65] أو "... عن الحسن".[66]

ولعلّ أهمّ ما استرعى انتباهنا في تعامل الواحدي مع الإسناد المعلّق أمران اثنان:

- أوّلهما أنّ الواحدي لا يتعرّض إلى الإسناد المعلّق إلا في الرواية الأخيرة من روايات سبب نزول الآية، أي بعد إثباته للأخبار المتضمّنة لسلاسل الإسناد المتّصلة أو المنقطعة على حدّ سواء. من ذلك أنّه لم يذكر رواية

[60]- مقدّمة ابن الصلاح، ص ص 24-25

[61]- **تفسير الرازي**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، د.ت، ج IX، ص 194

[62]- المصدر نفسه، ج XXII، ص 3. وانظر نماذج أخرى من الإسناد المعلّق بالمصدر نفسه، ج VI، ص 166، وج VII، ص 19، وج VIII، ص 104، وج X، ص108، وج XII، ص15، وج XX، ص 237...

[63]- **تفسير الطبرسي**، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1997، ج I، ص 247

[64]- المصدر نفسه، ج II، ص 356 وج IV، ص 8

[65]- المصدر نفسه، ج IV، ص 90

[66]- المصدر نفسه، ج V، ص 98

مجاهد لسبب نزول الآية 88 من سورة النساء إلاّ في المرتبة الثالثة والأخيرة بعد روايتيْن تضمّنت كلّ واحدة منهما سلسلة إسناد جامعة لحلقات عديدة.[67]

- وثانيهما أنّ المؤلّف لا يذكر في كتابه الإسناد المعلّق إلا حين يُضْطَرّ إليه اضطرارًا وينعدم سواه من صيغ الأسانيد، ففي سياق تناول سبب نزول الآية 64 من سورة التوبة يورد رواية أولى للسدّي ورواية ثانية لمجاهد.[68] وغنيّ عن البيان أنّ المؤلّف، من خلال هذا التعامل مع الأسانيد المعلّقة، يعبّر ضمنيًّا عن ارتيابه منها.

أمّا الصورة المركّبة من الإسناد المعلّق، فتتمثّل في إرجاع سبب النزول إلى أكثر من راوٍ من طريق الجمع بين الروايات قصد صياغة رواية واحدة. ومن النماذج الموافقة لهذه الصورة قول الرازي متحدّثًا عن سبب نزول الآية 11 من سورة المائدة: "إنّ هذه الآية نزلت في واقعة خاصّة. ثمّ فيه وجوه. الأوّل: قال ابن عبّاس والكلبيّ ومقاتل:... "[69]. وكذلك قول الطبرسي عند نظره في سبب نزول الآية 64 من سورة آل عمران: "قيل في سبب نزول الآية قولان: أحدهما: [...] عن الحسن والسدّي وابن زيد ومحمّد بن جعفر بن الزبير. وثانيهما: [...] عن قتادة والربيع وابن جريج. وقد رواه أصحابنا أيضًا"[70]. أمّا الواحدي، فإنّه مهّد لمتن سبب نزول الآية الثالثة من سورة النساء بما يلي: "قال سعيد بن جبير وقتادة والربيع والضحّاك والسدّي:... "[71]. ومال القرطبي إلى الطريقة نفسها بمناسبة تفسير الآية 278 من سورة البقرة، إذ يقول: "هذا سبب الآية على اختصار مجموع ما رَوَى ابن إسحاق وابن جريج والسدّي وغيرهم."[72]

والحاصل ممّا تقدّم أنّ الإسناد المعلّق ارتبط أكثر ما ارتبط بمرويّات التابعين ومن جاء بعدهم من رواة أخبار أسباب النزول. ويعكس تعويل المفسّرين على هذا الضرب من الإسناد نظرتهم إليه وموقفهم منه. فالذي يهمّهم، ربّما باستثناء الواحدي، هو تعيين الراوي الأوّل للخبر دون الانشغال بمسالك الرواية الواصلة بين

---

[67]- أسباب النزول، ص ص 171-172

[68]- المصدر نفسه، ص 255

[69]- تفسير الرازي، ج XI، ص 182

[70]- تفسير الطبرسي، ج II، ص 243. وانظر نماذج أخرى من هذا الضرب من الإسناد بالمصدر نفسه، ج III، ص11، وج IV، ص 384، وج VII، ص 186...

[71]- أسباب النزول، ص 147. وانظر أيضًا الصفحات 118 و137 و143 و196 و233...

[72]- **تفسير القرطبي**، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1996، ط 5، ج III، ص 235

حلقات الإسناد مبتدأً ومنتهًى. وبذلك لم نُحَطْ علمًا بالمصادر التي استند إليها الطبرسي والرازي مثلاً في الحالات التي أُسْنِدَت فيها روايات أسباب النزول إلى ابن عبّاس والسدّي ومجاهد والكلبي وغيرهم.[73]

إنّ ما غلب على أسانيد الأخبار من اتصال أو انقطاع بين حلقاتها، أدّى ببعض المفسّرين وعلماء القرآن إلى الإعراب عن مواقفهم منها استحسانًا أو استهجانًا. من ذلك أنّ الطبري، عند تعرّضه للآية 267 من سورة البقرة، انتصر لتأويل مبنيّ على سبب نزول الآية دون تأويل آخر انفرد به ابن زيد (تـ182 هـ). وكان النظر في إسناد الخبر حجّته في الاستدلال على موقفه، إذ يقول: "وتأويل الآية هو التأويل الذي حَكَيْنَا عنه من أصحاب رسول الله (ص) لصحّة إسناده واتفاق أهل التأويل في ذلك..."[74]. أمّا القرطبي، فإنّه ساق ثلاثة أقوال في سبب نزول الآية الأولى من سورة التحريم. وكان تدبّره لأسانيدها عنصرًا من عناصر الاستدلال على مواقفه منها. وهذا ما يجلوه قوله: "أصحّ هذه الأقوال أوّلها وأضعفها أوسطها. قال ابن العربي: أمّا ضعفه في السند فَلِعَدَم عدالة رواته [...] وأمّا من روى أنّه حرّم مارية القبطيّة فهو أمثل في السند [...] وأقرب إلى المعنى، لكنّه لم يدوّن في الصحيح ورُوِيَ مُرْسَلاً... "[75].

وإذا نظرنا في كتاب «لباب النقول» عثرنا على تعليقات عديدة للسيوطي على الأسانيد. ففي حديثه عن سبب نزول الآية 195 من سورة البقرة يقول: "أخرج الطبراني بسند صحيح عن جبيرة بن الضحّاك قال:..."[76]. ويقول عند تناوله لسبب نزول الآية 69 من سورة النساء: "أخرج الطبراني وابن مردويه بسند لا بأس به عن عائشة قالت:... "[77]. ويعبّر السيوطي عن احترازه من بعض الأسانيد بعبارات عديدة من قبيل قوله عند تعرّضه لسبب نزول الآية 55 من سورة المائدة: "أخرج الطبراني في الأوسط بسند فيه مجاهيل"[78]، أو قوله، وهو ينظر في سبب نزول الآية 49 من سورة الأنفال: "روى الطبراني في الأوسط بسند ضعيف عن أبي هريرة قال:... "[79]. إنّ مثل هذه الأحكام في الأسانيد تنمّ عن مواقف المفسّرين وعلماء القرآن من مرويّات أخبار أسباب النزول. على أنّ تلك الأحكام انبنَتْ على معايير مستعصية على الضبط والبيان، إذ لا ندري، في

---

[73]- من المواطن القليلة التي أشار فيها الرازي إلى مصدره في شأن الإسناد المعلّق نذكر خبر سبب نزول الآية 23 من سورة التوبة: "ونقل الواحدي عن ابن عبّاس أنّه قال:..."، تفسير الرازي، ج XVI، ص 18. والواضح أنّ الرازي رجع إلى أحد تفاسير الواحدي في نقل الخبر بما أنّ رواية ابن عبّاس لا أثر لها في كتاب «أسباب النزول».

[74]- تفسير الطبري، ج III، ص 84

[75]- تفسير القرطبي، ج XVIII، ص 118

[76]- لباب النقول، ص 56. وتتكرّر عبارة «بسند صحيح» في مواطن عديدة من الكتاب. انظر مثلاً الصفحات 131 و217 و475و496.

[77]- المصدر نفسه، ص 133

[78]- المصدر نفسه، ص171. ويستعمل السيوطي تعبيرًا آخر في ذلك هو قوله: "... بِسَنَد فيه مَن لا يُعْرَف". ص 423

[79]- المصدر نفسه، ص214. وانظر التعبير نفسه بالصفحتين 451 و497

حدود ما هو مصرّح به في هذه المواقف، ما المقصود بـ«السند الصحيح» أو «السند الجيّد»[80] أو «السند الضعيف»؟ ذلك أنّ «الصحّة»[81] و«الجودة» و«الضعف» تبقى من المفاهيم النسبيّة التي يتنازع في شأنها المفسّرون وعلماء القرآن بحسب انتماءاتهم الفكريّة والمذهبيّة فقهًا وعقيدةً. ونادرًا ما يحاولون تعليل أحكامهم في الأسانيد من نحو ما رأينا من أنّ ضعف السند يُرَدُّ إلى عدم عدالة رواته. ويتطلّب هذا الموقف بدوره تحديدًا موضوعيًّا لشروط العدالة وإثباتًا لجدواها في الرواية.[82]

2. مستوى الغياب:

لئن طغى حضور الإسناد على أخبار أسباب النزول، فإنّ قسمًا منها جاء عاريًا من الأسانيد، ولذا رأينا فائدة في التعرّف إلى مظاهر هذا الغياب أوّلاً ودلالاته ثانيًا. وتجدر الإشارة إلى أنّ غياب الأسانيد يكون إمّا من باب تعمّد إسقاطها وإمّا من باب الاضطرار إليه. ففي مستوى تعمّد الاستغناء عن الإسناد يُكْتَفَى بالإحالة على المفسّرين عمومًا في إيراد خبر سبب النزول. وممّا يدخل في هذا المعنى قول الرازي متحدّثًا عن الآية52 من سورة الحجّ: "ذكر المفسّرون في سبب نزول هذه الآية أنّ الرسول... "[83]، أو قوله في الآية60 من سورة النساء: "ذكروا في أسباب النزول وجوهًا. الأوّل: قال كثير من المفسّرين:... "[84]. وتتكثّف الإحالة على المفسّرين في كتاب الواحدي من قبيل تناوله لأسباب نزول الآية106 من سورة البقرة[85]، والآية السابعة من سورة النساء[86]، والآيتيْن107 و108 من سورة التوبة[87]، والآية78 من سورة يس[88].

[80]- المصدر نفسه، ص 144

[81]- يقول عبد المجيد الشرفي: "لم تكن معايير الصحّة في عصر التدوين مضبوطة مقنّنة لكي يطبّقها المصنّفون تطبيقًا آليًّا، بل كانوا يتلمّسونها على غير مثال باجتهاداتهم الخاصّة"، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، ص 178

[82]- يقول ابن الصلاح مشيرًا إلى ضغوط الواقع التاريخيّ وإكراهاته في تحديد معايير نقد رواة الحديث: "أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخّرة على اعتبار مجموع ما بيّنّا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه. فلم يتقيّدوا بها في رواياتهم لتعذّر الوفاء بذلك على نحو ما تقدّم وكان عليه مَن تقدّم". مقدّمة ابن الصلاح، ص120.:

[83]- تفسير الرازي، ج XXIII، ص 49

[84]- المصدر نفسه، ج X، ص 153

[85]- أسباب النزول، ص 37

[86]- انظر: المصدر نفسه، ص 148

[87]- المصدر نفسه، ص 264

[88]- المصدر نفسه، ص 379

ويكون الالتجاء إلى بعض الأفعال المبنيّة للمجهول علامةً على غياب الإسناد[89]. من ذلك قول الرازي عند الحديث عن سبب نزول سورة «الكافرون»: "رُوِيَ في سبب نزول هذه السورة أنّ... "[90]. ويستعمل الواحدي صيغة الفعل نفسها في مستهلّ رواية من روايات سبب نزول الآية 82 من سورة الواقعة.[91] وجنح القرطبي إلى هذه الطريقة حين سَاقَ سبب نزول الآية187 من سورة الأعراف.[92]

وقريبًا من فعل «رُوِيَ» نجد فعل «قِيلَ» على غرار ما نصادفه لدى الرازي في تعيينه سبب نزول الآية 19 من سورة التوبة.[93] ويُحَالُ نصّ القول أحيانًا على غير معلوم. فالواحدي مثلاً قدّم لروايات سبب نزول الآية 51 من سورة الأحزاب بالقول: "وقال قوم:... "[94]. ويظهر غياب الإسناد في مواطن عديدة من مدوّنتنا النصّيّة بشكل لا يُشدّ فيه الخبر المرويّ إلى أيّ مرجع في الرواية حتّى وإن كان مرجعًا شكليًّا يلفه الغموض أو يغلب عليه التعميم. وهذا ما نعثر عليه لدى القرطبي عند بيانه سبب نزول الآية 280 من سورة البقرة، إذ يبدأ الخبر كما يلي: "لمّا حكم جلّ وعزّ لأرباب الربا برؤوس أموالهم..."[95]. وغاب الإسناد أيضًا عن بعض الأخبار التي ساقها الواحدي. فمُحَصَّلُ ما نجده في شأن الآيات الثلاث الأولى من سورة الطارق قوله: "نزلَت في أبي طالب. وذلك أنّه أتى النبيّ (ص) فأتحفه بخبز ولبن. فبينما هو جالس يأكل إذ انحطّ نجم فامتلأ ما ثَمّ نارًا. ففزع أبو طالب وقال: أيّ شيء هذا؟ فقال: هذا رُمِيَ به، وهو آية من آيات الله. فعجب أبو طالب فأنزل الله تعالى هذه الآية"[96].

لقد حَفزتْنا مختلف هذه الصور المعبّرة عن غياب الإسناد لتلمّس دلالاته، وقد أفضى بنا البحث إلى تعيين دلالتين أساسيّتين هما:

- **الدلالة الأولى:** وتتمثّل في أنّ قسمًا من أخبار أسباب النزول فَرَضَ نفسه تاريخيًّا وشاع بين أهل العلم مفسّرين ومحدّثين وكتّاب سيرة وعلماء قرآن وغيرهم، وعندئذ لم يُعَدْ يحتاج في تلك الأخبار إلى ما يقيم

[89]- نستثني، ههنا، الطبرسي الذي كثيرًا ما يستهلّ أخبار أسباب النزول بفعليْن: «قيل» أو «رُوِيَ» ويُنهيها بذكر رواتها الأوائل، من نحو ما جاء في سبب نزول الآية 104من سورة النساء: " قيل: نزلت يوم أُحُد في الذهاب خلف أبي سفيان وعسكره إلى حمراء الأسد، عن عكرمة". تفسير الطبرسي، ج III، ص135. ونحا القرطبي أحيانًا المنحى نفسه، من مثل ما ورد في سبب نزول الآية 189 من سورة البقرة 2. انظر: تفسير القرطبي، ج II، ص 228

[90]- تفسير الرازي، ج XXXII، ص144. وانظر مثالاً آخر في المصدر نفسه، ج XVIII، ص 83

[91]- أسباب النزول، ص 423

[92]- تفسير القرطبي، ج VII، ص 212

[93]- تفسير الرازي، ج XVI، ص 11

[94]- أسباب النزول، ص 372

[95]- تفسير القرطبي، ج III، ص 239

[96]- أسباب النزول، ص476. وانظر أمثلة أخرى على الغياب التامّ للإسناد بالصفحات 46 و47 و496

البرهان على حصولها في الواقع التاريخيّ. فكلّما تحقّق إجماع بين القدامى في شأن خبر من أخبار أسباب النزول كان ذلك مدعاة إلى الاستغناء عن الإسناد الموافق له، إذ لم يُعَدْ يُخْشَى، خاصّة بعد استقرار ضوابط علم أسباب النزول، من إمكان بروز موقف أو رأي قد يطعن في ما قرّره المفسّرون من أسباب نزول عدد من آيات القرآن، في ضوء معرفة إسلاميّة تحتفي، أكثر ما تحتفي، بالنقل عن الأجيال الإسلاميّة الأولى في ما نُسِبَ إليها من أقوال. ولذلك تكون صيغ من جنس «قال المفسّرون» أو «قال أهل التفسير وأصحاب السير» كافيةً لقبول محتوى الأخبار والتسليم بصحّة أسباب النزول. فقصّة الرسول، صلى الله عليه وسلم، مع ابن أمّ مكتوم (تـ23 هـ) لا تحتاج عند القدامى إلى إثبات عن طريق الإسناد لبيان سبب نزول الآيتيْن الأولى والثانية من سورة عبس، على نحو ما مال إليه الواحدي[97] والطّبرسي[98] مثلاً. وربّما يفسّر هذا الموقف عدم حاجة بعض علماء القرآن إلى الاحتفاظ بأسانيد الأخبار خاصّة في العصور المتأخّرة. وأوضح مثال على ذلك اختصار برهان الدين الجعبري (تـ732 هـ) كتاب الواحدي بحذف أسانيده.[99]

• **والدلالة الثانية:** مناقضة للدلالة الأولى. ومفادها أنّ بعض أخبار أسباب النزول العارية من الأسانيد قد يختلف في شأنها المفسّرون وعلماء القرآن، إذ يثبتها البعض منهم ويهملها البعض الآخر. من ذلك أنّ سبب نزول الآية الثالثة من سورة القيامة ذكر بدون إسناد عند الواحدي[100] والرازي في رواية[101]، والقرطبي[102]. بينما لم نجد أثرًا لهذا الخبر في تفسيريْ الطبري والطبرسي وكتاب «لباب النقول» للسيوطي. فكأنّ الآية عندهم نزلت ابتداءً دون سبب نزول تاريخيّ يهمّها، أي أنّ كلمة «الإنسان» المذكورة في نصّ الآية لا تُحيل على معيّن. وهذا ما تفطّن إليه الرازي حينما رأى أنّ "المراد الإنسان المكذّب بالبعث على الإطلاق."[103]

لقد قاد نظرنا في أسانيد أخبار النزول إلى ظاهرتيْن فيها غير متكافئتيْن حضورًا في المدوّنة النصّيّة هما الحضور والغياب. ومن ثمّ كان حظّ اهتمامنا بالظاهرة الأولى أوسع، والذي ينبغي التشديد عليه مرّة أخرى أنّ قيام الخبر على السند لا يُعَدُّ في نظرنا حجّة على حقيقته التاريخيّة مهما أمعن القدامى في تحقيق الأسانيد ونقد الرجال الراوين لها تعديلاً وتجريحًا. بل إنّ منهم من تنبّه إلى إمكان حبْك سلاسل إسناد ظاهرها «الصحّة»

---

[97]- المصدر نفسه، ص 471

[98]- تفسير الطبرسي، ج X، ص ص 209-210

[99]- السيوطي، الإتقان، ج I، ص 82. وراجع تقديمنا لكتاب الجعبري ضمن الفصل الثاني من الباب الأوّل.

[100] أسباب النزول، ص 469

[101]- تفسير الرازي، ج XXX، ص 217

[102]- تفسير القرطبي، ج XIX، ص 61

[103]- تفسير الرازي، ج XXX، ص 217

و«الاتصال» وباطنها الوضع والاختلاق. وعندئذ تسلّلت الموضوعات إلى الحديث النبويّ. وفي ذلك يقول القرطبي في مقدّمة تفسيره متحدّثًا عن الوضّاعين: "ومنهم قوم من السُؤَّال والمكدّين يقفون في الأسواق والمساجد، فيضعون على رسول الله (ص) أحاديث بأسانيد صحاح قد حفظوها، فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد."[104]

وبهذا يتّضح لنا أنّ تقويم أخبار أسباب النزول ليس سبيله النظر في الإسناد، بل طريقه عرض تلك الأخبار على نصّ المصحف وتفحّصها في ضوئه تفحّصًا صارمًا يكون فيه الدارس مُلِمًّا بالإطار المعرفيّ وبالخلفيّات التاريخيّة والثقافيّة وبالسياق الأنثروبولوجيّ لنزول القرآن. ثمّ إنّ الإسناد، بمختلف أشكاله وأنماطه، قد اندرج في ثقافة شهدت ألوانًا من «التعايش» و«الاصطراع»[105] بين نمطيْن من الإبداع هما الشفويّ والمكتوب.

ولا يذهبَنَّ في الخاطر أنّ الإسناد طريقةٌ من طرق نقل المعارف مقصورة على المشافهة، وذلك لأنّه رغم السيادة التي فرضها التدوين على الثقافة الإسلاميّة عمومًا، فإنّ العلماء القدامى احتفظوا في ذلك الإطار بالإسناد شكلاً من أشكال بناء أخبار أسباب النزول وركنًا من أركانه. ولذلك، قد يتخفّى المكتوب في المرجع الشفويّ للإسناد حينًا،[106] وقد تقبع رواسب المشافهة في النصوص المدوّنة حينًا آخر.[107] وعندئذ يمثّل الإسناد في المكتوب "سلطة مرجعيّة يستند إليها النصّ لا غير."[108] ويعكس ذلك كلّه تطوّر النظرة إلى الإسناد سواء تعلّق الأمر بأخبار أسباب النزول أو بالأخبار عمومًا، إذ تخطّى دوره التوثيقيّ التاريخيّ مثلما كان حاله مع الطبري

---

[104]- تفسير القرطبي، ج I، ص 57. وانظر ضمن ذلك خبر أحمد بن حنبل (تـ 241 هـ) ويحيي بن معين (تـ233 هـ) مع بعض القصّاص.

[105]- محمّد القاضي، الخبر في الأدب العربيّ، ص 153

[106]- يقول ألفرد لويس دي بريمار ALFRED LOUIS DE PREMARE:

« Les isnad-s présentent certes un grand intérêt, en ce qu'ils font corps avec le texte transmis. Ils font donc partie de l'analyse du contenu du Hadīth, en y incluant l'environnement historique et culturel des transmetteurs. Mais les chaînes de: "Il a dit" – "J'ai entendu" constituent plutôt un mode formel de présentation: derrière "il a dit" se profile très souvent un écrit ». ***« Comme il est écrit » l'histoire d'un texte***, *in:* ***Studia Islamica***, n° 70, 1990, p. 47

ويقول فؤاد سزكين في السياق نفسه: "إنّ الإسناد يشير إلى نصوص تحريريّة"، تاريخ التراث العربيّ، مج I، ص 247

[107]- نبّه بعض الدارسين إلى أنّ المشافهة بُعْدٌ من أبعاد النصّ المدوّن. انظر:

WILLIAM A. GRAHAM, ***Beyond the written word: oral aspects of scripture in the history of religion***, Cambridge University Press, New York, 1987, p. 7

[108]- محمّد عجينة، عمليّة تدوين التراث العربيّ الإسلاميّ، ضمن مجلّة "**رحاب المعرفة**" التونسيّة، السنة الأولى، العدد الرابع، جوان جويليّة 1998، ص 47

مثلاً.[109] ومن ثمّ نهض الإسناد بوظائف أخرى أهمّها حمل الكافّة على التسليم بمطابقة مرويّات أسباب النزول لحقيقة الرسالة وجوهر التنزيل. على أنّ الإلمام بنظام الإسناد يقتضي تدبّر مختلف مسالك رواية الأخبار اعتمادًا على أهمّ طرق التحمّل والأداء الواردة في أسباب النزول.

[109]- إنّ القصد من الحضور المكثّف لسلاسل الإسناد في تفسير الطبري هو، حسب بعض الدارسين، إعادة بناء التفاسير الأولى المنسوبة إلى ابن عبّاس وإلى عدد من التابعين مثل مجاهد والسدّي وأضرابهما. انظر:

CL. GILLIOT, ***Les débuts de l'exégèse coranique***, ***op.cit.***, p. 85

لائحة المصادر والمراجع:

المصادر:

- البخاري [ت.256 هـ./ 869 م]، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي وآخرَيْن، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، (د.ت.).
- البغدادي (الخطيب) [ت.463 هـ./ 1070 م]، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، طبعة ثانية، دار الكتاب العربيّ، بيروت 1986
- ابن أبي حاتم (أبو محمّد عبد الرحمان) [ت.327 هـ./ 938 م]، **كتاب الجرح والتعديل**، طبعة أولى، حيدرأباد، 1952
- ابن حبّان البستي [ت.354 هـ./ 965 م]، **كتاب المجروحين من المحدّثين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة أولى، الرياض، 2000
- الذهبي (شمس الدين) [ت.748 هـ./ 1347 م]، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: محمّد علي البجاوي، دار الفكر العربيّ، بيروت، (د.ت.).
- الرازي (فخر الدين) [ت.606 هـ./ 1209 م]، **التفسير الكبير**، طبعة ثالثة، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، (د. ت.).
- السيوطي (جلال الدين) [ت.911 هـ./ 1505 م]، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواويّ**، تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللطيف، طبعة ثانية، دار التراث بالقاهرة، 1972
- السيوطي (جلال الدين) [ت.911 هـ./ 1505 م]، **لباب النقول في أسباب النزول**، تحقيق: حمزة النشرتي وآخرَيْن، المكتبة القيّمة، القاهرة، (د. ت.).
- ابن الصلاح الشهرزوري [ت.634 هـ./ 1245 م]، **علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986
- الطبرسي (الفضل بن حسن) [ت.548 هـ./ 1153 م]، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، طبعة أولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997
- الطبري (أبو جعفر محمّد بن جرير) [ت.310 هـ./ 922 م]، **جامع البيان**، طبعة ثالثة، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1999
- الفيروزآبادي [ت.817 هـ./ 1414 م]، **القاموس المحيط**، طبعة أولى، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1986
- القرطبي [ت.671 هـ./ 1272 م]، **الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الخامسة، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1996
- ابن هشام [ت.218 هـ./ 833 م]، **السيرة النبويّة**، تحقيق: مصطفى السقّا وآخرَيْن، طبعة أولى، دار احياء التراث العربيّ، بيروت، 1995
- الواحدي النيسابوري [ت.468 هـ./ 1075 م]، **أسباب نزول القرآن**، طبعة أولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1998

المراجع العربيّة:

- أركون (محمّد)، «**الإسلام والتاريخ والحداثة**»، ضمن مجّلة **الوحدة** المغربيّة، عدد: 52، جانفي، 1989، ص ص 17-26
- جعيط (هشام)، **الوحي والقرآن والنبوّة**، طبعة أولى، دار الطليعة، بيروت، 1999
- حنفي (حسن)، **الوحي والواقع: دراسة في أسباب النزول**، ضمن **الإسلام والحداثة**، (ندوة مجلّة «**مواقف**» اللبنانيّة)، طبعة أولى، دار الساقي، لندن، 1990، ص ص 133-176
- سزكين (فؤاد)، **تاريخ التراث العربيّ**، تعريب: فهمي أبو الفضل، طبعة أولى، الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنشر بالقاهرة، 1971
- الشرفي (عبد المجيد)، **الإسلام بين الرسالة والتاريخ**، طبعة أولى، دار الطليعة، بيروت 2001
- الشرفي (عبد المجيد)، **لبنات**، طبعة أولى، دار الجنوب للنشر، تونس، 1994

- القاضي (محمّد)، **الخبر في الأدب العربيّ**، طبعة أولى، منشورات كلّية الآداب بمنّوبة ودار الغرب الإسلاميّ ببيروت، 1998
- كيتاني (ليوني)، مقدّمة كتاب **حوليّات الإسلام**، ترجمة: محمّد أشرف شلوف، ضمن كتاب: **من قضايا الفكر الإسلاميّ كما يراها بعض المستشرقين**، طبعة أولى، ليبيا، 1988
- المسعودي (حمّادي)، **فنّيات قصص الأنبياء في التراث العربيّ**، (رسالة دكتوراه الدولة، مرقونة)، كلّية الآداب بمنّوبة، 2000

المراجع الأجنبيّة:

- CHABBI (Jacqueline), ***Le Seigneur des tribus: l'Islam de Mahomet***, ed. Noésis, Paris, 1997
- GILLIOT (CLAUDE.), Article « Coran », *in*: ***Encyclopaedia Universalis,*** Corpus 5, pp. 499-500
- GILLIOT (CLAUDE.), ***Exégèse, langue et théologie en Islam, L'exégèse coranique de Tabarī***, Librairie philosophique J. Vrin, Paris, 1990
- KHOURY (R. G.), ***Pour une nouvelle compréhension de la transmission des textes dans les trois premiers siècles islamiques***, *in*: Arabica, Tome 34, Juillet, 1987, pp. 181-196

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

الهاتف : 50 04 73 37 5 212+

الفاكس : 08 04 73 37 5 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com